

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Masryoon
DATE:	11-October-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	20,000
TITLE :	Disaster...substandard drugs worth EGP 600 million on the market
PAGE:	12
ARTICLE TYPE:	Drug-Related News
REPORTER:	Osama Abdallah

كارثة.. أدوية فاسدة بالأسواق بـ 600 مليون جنيه

طوارئ بالصيدلة لسحب الأدوية المخشوشة.. مطالبات بتشريع .. و«الحق في الدواء» تجارة مباحة ورائجة

مع النفاذ العامة للصيدلة، على بدء تنفيذ اتفاقية تسليم السوق من الأدوية منتهية الصلاحية 17 أكتوبر المقبل.

وفي سياق متصل، أكد الدكتور على أبو عوف، رئيس شعبة الأدوية بالجمعية التجارية، أنه سوف يتم الإعلان عن البات تنفيذ مشروع «الوش أوت» وهو عبارة عن مشروع سحب الأدوية منتهية الصلاحية من الصيدليات، مشيراً إلى أن كل الأطراف أظهرت تعاوناً واضحاً في تلك القضية لما تمثله من خطورة على المريض المصري.

وأوضح أبو عوف لـ «المصريون» أن الاتفاقية عبارة عن سحب كل الكميات من الأدوية منتهية الصلاحية من الصيدليات بلا أي قيد أو شرط، سواء كان نوعية الدواء أو الشركات المصنعة، ورمزاً للشركات بتلك الأدوية، وتعويز الصيدلة مادياً خلال 3 أو 4 أشهر، مضيفاً أنه قد تمت مدة المشروع من 6 شهور إلى عام.

يذكر أن نقابة الصيدلة اتفقت مع غرفة صناعة الدواء باتحاد الصناعات ورابطة شركات التوزيع وشعبة الأدوية التجارية وممثل جمعية «فارما» التي تضم الشركات الأجنبية، على بدء سحب الأدوية منتهية الصلاحية رسمياً من الصيدليات وإجراء ما يسمى بتسليم السوق 17 أكتوبر المقبل.

وبعد اتفاق أطراف المنظومة الدوائية على «تسليم السوق» هو الثالث هذا العام، لكن جميع الأطراف لم تلتزم بالتطبيق الفعلي، نظراً لاختلافهم على آلية التطبيق والنظام المتبع بعد السحب.

وتضمنت الاتفاقات السابقة بين نقابة الصيدلة وشركات الأدوية على تسليم السوق، واشترطت الأخيرة سحب جميع الأدوية منتهية الصلاحية التي يتوفر لديها فواتير فقط لضمان عدم سحب أدوية مشوشة، مع الاتفاق على نظام جديد ليقول المرتجعات مستقبلاً يتيح للصيدلي أرتجاع 2% فقط من قيمة المسحوبات السنوية.

شركات الأدوية بقبول الأدوية المنتهية الصلاحية، حتى تتلاشى مخاطر هذه الأدوية أولاً ثم تجنب الخسائر التي تعود على الصيدلة من هذه الأدوية ثانياً، لافتاً إلى أن الدواء الذي يتم تهيئته أمام أعين كبار المسؤولين في الدولة وبرعاية مستشارين وزير الصحة من أسباب تعنت شركات الأدوية عدم قبول الأدوية المنتهية الصلاحية، على حد قوله.

وكشف سعودي أن الأدوية المنتهية الصلاحية شملت عدداً من العقاقير التي تعالج أمراض الضغط، السكر، الكبد، الأطفال، بالإضافة إلى الألبان الخاصة بالأطفال حديثي الولادة.

وفي سياق متصل، أكد دكتور هلال أمين صندوق نقابة الصيدلة، أن الدواء سلعة استراتيجية وتمس الأمن القومي للدولة في المقام الأول ولا نستطيع أن نحيا بدون دواء، مشيراً إلى أن المهنة لديها الكثير من المشاكل، إلا أن أزمة الأدوية المنتهية الصلاحية تعد أكثر خطورة من كل تلك المشاكل، لافتاً إلى أن الشركات التي تمتمت في قبول الأدوية المنتهية الصلاحية كمرئج، وهو الأمر الذي يمثل عبئاً كبيراً على عاتق الصيدلي.

وأضاف هلال لـ «المصريون» أن الأدوية يعاد توزيعها في سوق الدواء وهو ما يتسبب في انتشار الأدوية المخشوشة، وتم توقيع اتفاقية في عام 2011 لمحاربة الأدوية المخشوشة ولكن تلك الاتفاقية لم تسفر عن أرض الواقع، «فكان 4 شركات تمثل 80% من توزيع الدواء في السوق المصري، والنقابة ستدافع عن حقوق الصيدلي ولن تتركه ويجب على تلك الشركات أن تكون أكثر حرصاً في التعامل مع تلك المشكلة».

وطالب هلال الحكومة بإصدار هيئة للدواء المصري ولإسما أن كل دول العالم فيها هيئة للدواء تقوم بتنظيم الدواء منذ أن يكون فكرة وحتى يتم تداوله، هذه الهيئة تعد بعائلة الأب الشرعي للدواء وهو مشروع عظيم وسيسحق فائدة عظيمة لسوق الدواء المصري، مضيفاً أنه تم الاتفاق مع الأطراف المعنية بصناعة الدواء، منها غرفة صناعة الأدوية، الرابطة الموزعين، وشعبة شركات التوزيع، بالاتفاق



وأوضح «طرفاً جميع الأبواب ودعوتنا جميع الأطراف لحل تلك الأزمة وتم عقد جلسات استمرت شهرين في مفاوضات لإيجاد حل الأزمة التي تهدد صحة المصريين، وعندما كنا نعمل لحل فوجئنا بانسحاب جميع الأطراف دون أسباب ولذا قررت النقابة التمسيد ضد الجميع للحفاظ على صحة المواطن المصري».

وتابع سعودي: إن النقابة لن تتنازل عن حق المواطن المصري وحق الصيدلي، ولذا اتخذت قرارات حاسمة، ومن أهمها قرار بإرجاع كل الأدوية المنتهية الصلاحية لكل شركات التوزيع، وشملت القرارات أيضاً مقاطعة بعض شركات الأدوية المنتهية ضد الصيدلة، ورفع دعاوى قضائية ضد الصحة والإدارة المركزية ورابطة الموزعين.

وطالب سعودي بوجود تشريع قانوني يلزم

في سياق متصل، أكد الدكتور محمد سعودي، وكيل نقابة الصيدلة السابق، أن وزارة الصحة لا تهتم بصحة المواطنين ولكنها فقط تهتم بفئة الأطباء بل وتهمل نقابة الصيدلة تماماً على الرغم من أن المهنة تعمل بأرباس مال كبير يصل إلى 30 مليار جنيه مصري قادر على قيادة الاقتصاد المصري.

وأضاف سعودي لـ «المصريون»: نحن بصدد مشكلة كبيرة جداً عندما تقاومت الأدوية منتهية الصلاحية والتي تهدد صحة الدواء المصري وتهدد صحة المصريين، والتي تعادل تكلفتها 600 مليون جنيه.

وأوضح: «تواصلنا مع الوزارة وغرفة صناعة الدواء ورابطة المصنعين لدى الغير والموزعين»، وأن النقابة توجهت لمراكز الشرطة وأثبتت تعنت شركات الأدوية تجاه الصيدليات.

ولذلك همزور الوقت علينا جعلها سامة وتؤدي إلى الوفاة.

وتابع هزاد أن تجارة الأدوية المنتهية الصلاحية أصبحت تجارة مباحة ورائجة الآن، فاصحابها يستخدمون مواقع وصفحات للترويج لها وإيجاد زبائن كثير، وتسمى هذه الصفحات تجارة «كسبير»، وتنتشر على شبكة المعلومات بشكل كبير ويرد هؤلاء أنهم يتاجرون في تجارة الأدوية المنتهية، لأنها لا تقصد أو تصنع سامة، ويقدمون تخفيضات كبيرة عليها، ويعمل هؤلاء برعاية شركات معروفة لإعادة بيع الأدوية منتهية الصلاحية.

وأردف أن الدواء في الأصل مادة كيميائية صناعية أو طبيعية ذات تركيب جزئي وصيغة معينة وتركيز محدد، يتميز بخصائص ثابتة، ويصنف تبعاً لها، ويوصف للوقاية أو التشخيص أو العلاج، وذلك لإرجاع وإعادة التوازن الفسيولوجي والحيوي إلى حالته الطبيعية ما أمكن، وغايته هي تحسين الوضع الصحي أو تصحيح المسار الاجتماعي أو تعديل الحالة النفسية؛ لتصبح الحياة منتجة تسير برفق وسلامة.

من ناحية أخرى، أكد الدكتور أحمد فاروق عضو مجلس نقابة الصيدلة، أن ظاهرة الأدوية المنتهية الصلاحية انتشرت بشكل مبالغ فيه في الفترة الأخيرة؛ نتيجة لانعدام الضمير الأخلاقي، والهدف منها الربح ليس أكثر، وذلك بوجود عدد كبير من الشركات غير المرخصة، والتي لا توجد لها صفة رسمية، تقوم بإعادة تدوير الأدوية المنتهية الصلاحية وإعادة طرحها في الأسواق، وذلك نتيجة لعدم وجود قوانين رادعة لنش الأدوية.

وأضاف فاروق لـ «المصريون» أن هناك بعضاً علمياً لمعهد الأمراض المعدية الأمريكي سنة 1992 يشير إلى أن الأدوية منتهية الصلاحية تقوم بتكسير كرات الدم البيضاء، وبالتالي تحطم المناعة، بعد تدبير الفيروس والبكتيريا في خلايا الجسم، مما يؤدي إلى تسريع ضربات القلب بحدوث الوفاة، مما يثبت بزيادة الرقابة وتطبيق القوانين بشكل أفضل مما هو موجود في القانون الحالي.

لا يزال مسلسل الأدوية منتهية الصلاحية متواصلاً، وهاجس الموت القادم من تاريخ انتهاء المفعلة مستمراً، وذلك لعدم رؤية واضحة من القائمين على المنظومة الصحية في مصر، والجدول المثار بين شركات الأدوية والصيدلة، فضلاً عن أنها تمثل خطراً كبيراً على المواطنين وتهدد حياتهم والذين يدفعون ثمن جشع الشركات وأصحاب النفوس الضعيفة ومعدومي الضمير، حيث تقدر الأدوية «الكسبير» بنحو 600 مليون جنيه تمثل 6% من سوق المبيعات، والأدوية المخشوشة وصلت إلى 12% أي نحو 2 مليار جنيه.

من جانبه، أكد محمود هزاد، مدير المركز المصري للحق في الدواء: «إن مسألة الأدوية منتهية الصلاحية في مصر تظل مسألة معقدة وشائكة، وتدخل فيها اعتبارات صحية للمرضى واقتصادية للشركات المنتجة على حد سواء، لعدم وضوح الرؤية بين أطراف المنظومة الصحية، أو بالأحرى عدم وجود قانون ملزم لكل الأطراف، يضع خطاً فاصلاً لهذه المأساة التي أصبحت عبئاً على الجميع، بالإضافة إلى المسجل الذي يظهر كل فترة، بعضه لأسباب مقبولة تتعلق بأرواح المرضى والخوف عليهم، وبعضه بسبب حراك نقابي أو شراكات داخل النقابة العامة للصيدلة، فيظهر ويختفي طوال السنوات السابقة».

وأضاف هزاد لـ «المصريون» أن العالم عرف طريق تدوير وكثافة تاريخ الصيدلة رسمياً عام 1977 في الولايات المتحدة الأمريكية، وجاء القانون بنص واضح أن تلتزم الشركة قانوناً بالإفصاح عن عوامل الأمان والفاعلية الكاملة للدواء، وفي منتصف الثمانينيات ترددت داخل قطاعات الصحة الدولية أقوال تشدد إلى دراسات بأن ليس كل دواء منتهى الصلاحية أصبح سائماً، ولكن هناك قاعدة جديدة، وهي أنه ليست كل الأدوية التي تنتهي صلاحيتها تصبح سامة، ولكن تقل فاعليتها فقط، وذلك باستثناء المضادات الحيوية، فإضاد الحيوي الشراب من أكثر أشكال الأدوية التي تتعرض للفساد كلما مر أدوية الهرمونات التي تتطلب درجات حرارة محددة؛

أسامة عبد الله